

اي كونه مع انه مقول اذ لا يقال ذلك الا في معنى
 ثبت في الجملة لغير السنه اليه فالقول في بيده نبي
 الفعل عنه التلخيص وتفسيره لغيره على الوجه الذي ينبغي
 عنه من العموم والخصوص ولهذا لا يوجب ما اذا
 كانت هذه اولا غير لان مفهوم ما تا قلنا نينا
 فحق منطوق لا غير ولا ما انا اريته تلك احد له
 فتصاير ان غيره واي كل احد لغرض سلب الرويه
 على وجه العموم وهو يقتضي ثبوتها للفرد كذلك
 ولما انا صرته الا اريد الا انه يقتضي ان اشياء غير
 قد صرنا كل احد سوى وفيه صفة لان صرته
 للجملة المتكثرة فان لم ياتي السنه المرحوم الشيخ
 بل يقتضيه من الكلام اصلا او ضمنا من انارة يكون
 التلخيص للخصيص والرد على من يزعم انه اذ غير
 السنه اليه بالثبوت او سارته نحو انما سميت في
 حاجتك اي لا غير ان قصد الرد على من يزعم انه
 غيره او وجهه ان قصد الرد على من يزعم المشاركة
 وتاويله برد التفسير الحكم وتفسيره عنده السامع دون
 التخصيص نحو هو يعطى الجزيل يقتضيه ان نقول
 في دونه السامع انه يفعل ذلك لان غيره لا يعلم
 وكذلك اذ كان الفعل متفردا عنه انما لا يكون قائم
 يصح في نفي التكليف من الاكراه بل في الاول
 من كل لانه الاستناد المنفرد في الثاني ومنه انك
 انت وان كان فيه تأكيد بانها انت لانه تأكيد الحكم
 عليه

عليه ما انه ضميم المخاطبة تختص بالثابت المحكم
 لانه مكرر من الاسناد وهذه المدة كوزن التخصيص
 والتمويه اذ انبى الفعل على من فان نبي علي
 مكرر فانه يقتضيه التخصيص الجنس او الواحد
 به نحو رجل جاني لا مائة ان اريد الا واحد
 ان اريد الثاني ومن اراد زيادة على ذلك فليس
 بالاصل وشرحه ومنها عموم السلب وهو مراده
 والتعميم وذلك اذ كان لفظا كما هو صاغا الى السنه
 اليه واقترانه بالسنه حرف السلب نحو كل انسان
 لا يملك كقيام من فرد من افراده فهو من عموم
 السلب ومنه الحديث كله ذلك لم يكن اي لم يقع
 قصر ولا شيان كما في الحديث الا خبرك اسما وضم
 استثنى ولم يقصر واما اذ تقدم حرف السلب على
 كل فانها السلب العموم نحو ما كل ما يقتضي الشر
 يدركه وسلب العموم مقتضى ثبوت الحكم للبعث
 اراد زيادة ذلك في هذا العام فليس بالاصل
 وشرحه قال
فصل في التلخيص من مقتضى الظاهر
 يخرجوا عن مقتضى الظاهر كوضع خبر مكان الظاهر
 فكله كبيت او كما سلب تمييزا وسخره اجماله
 او على اورد وفي الظاهر بكتابة التلخيص كما هو الوجه
 وقصد الاستفاد والاهتمام نحو الامير اخذ بالناج
 اقوله جميع ما تقدم من هي التلخيص المذكور في
 من

تارة الربا بما لا تشبهه السنه

195